كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ

رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت

المقاومة وتجديد الفكر وإعادة البناء في لبنان :

الجامعة في مواجهة الأزمة

لمناسبة عيد شفيع جامعة القدّيس يوسف في بيروت

يوم السبت الواقع فيه ١٩ آذار (مارس) ٢٠٢٢

في قاعة محاضرات

حرم العلوم والتكنولوجيا – مار روكز

معالي الوزير عبّاس الحلبي، وزير التربية والتعليم العالي،

سيادة المطران وسعادة السفير البابويّ المونسنيور جوزيف سبيتيري Joseph Spiteri،

حضرة الأب ميخائيل زمّيط، الرئيس الإقليميّ للرهبنة اليسوعيّة في الشرق الأدنى والمغرب،

حضرة السيّد رئيس المجلس الأعلى لجامعة القدّيس يوسف وأعضاء المجلس،

حضرات السادة والسيّدات نوّاب رئيس الجامعة، والعمداء، والمديرين،

حضرات السادة والسيّدات أعضاء المجلس الاستراتيجيّ،

حضرة السيّد إميليو بيريز Emilio Piriz، مدير التعاون بين أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسّط في مقاطعة "الألب" في ساحل الـCôte d'Azur

حضرة الدكتور كريستيان مكاري، رئيس إتّحاد رابطات قدامى خرّيجي طلاّب جامعة القدّيس يوسف، حضرات رؤساء وأعضاء الرابطات،

حضرات السادة والسيّدات المعلّمين، والإداريّين والطلاّب،

أصدقاءنا الأعزّاء،

في هذا اليوم من ١٩ آذار (مارس)، في عيد القدّيس يوسف شفيع جامعتنا، نتّجه نحو شخصيّة القدّيس بوسف الذي كرّس له قداسة البابا فرنسيس العام ٢٠٢١ والذي انتهى في ٨ كانون الأوّل (ديسمبر) الماضي. في إحدى تعاليمه الأخيرة عن هذا القدّيس المفضَّل، يُشير البابا إلى أنّ يوسف يمكنه أن يكون "دعمًا وتعزية ومرشدًا"، مشيرًا أيضًا إلى أنّ اسم يوسف باللغة العبريّة يعني "الله يجود ويفيض"، "الله يُنمّي"، موضحًا أنّ هذا المعنى "يكشف عن جانب أساسيّ في شخصيّة "يوسف الناصريّ"، أي أنّه "رجل ممتلئ بالإيمان بالله وبعنايته"، وأعماله "يُمليها اليقين بأنّ الله ينمّي، ويجود بفيض" الاختبار تلو الاختبار وكذلك النعمة تلو النِعمة[1].

"لا تنظروا كثيرًا إلى الأمور التي يبجّلها العالم، انظروا إلى الزوايا، انظروا إلى الظلال وما يُحيط بكم، إلى ما لا يبغيه العالم"، هذا ما يعلّمنا إيّاه يوسف اليوم، كما يقول البابا فرنسيس. إنطلاقًا من هذا المعنى، "إنّه حقًّا معلّم، يعلّمنا ما هو جوهريّ وأساسيّ"، إنّه معلّم اكتشاف "ما له قيمة". فلنطلب شفاعته حتّى تجد الكنيسة كلّها تلك البصيرة، تلك القدرة على التمييز وتلك القدرة على تقييم ما هو أساسيّ".

إنّه مرشد لأنّه اتّخذ أفضل طريق، إنّه الشخص الذي يأخذنا بيدنا ويقول لنا : "تشجّعوا، هناك دائمًا طريق أفضل". بالنسبة إلينا اليوم، هو يدلّنا على طريق المقاومة، وتجديد الفكر وإعادة البناء، إنّه يرينا ما هو أساسيّ. نحن مطالَبون، بحكم مكانتنا ودورنا، كجامعة في لبنان الأمس واليوم، أن نقاوم ونجدّد الروح ونُعيد البناء حتّى تتخطّى الجامعة الأزمة! لكي يأتي إلى العالم، إختار يسوع المسيح، كلمة الله، طريق الروابط الاجتماعيّة، طريق التاريخ : لم ينزل إلى العالم بطريقة سحريّة، لا. لقد اتّبع المسار التاريخيّ الذي نتّبعه جميعًا. بالنسبة إلى قداسة البابا، كان يوسف من أوائل المقاومين عندما قال "لا" للطاغية، بقوّة صمته، وقرّر أن يهرب بالطفل إلى مصر، من الطاغية المهيمن في تلك الحقبة وكان اسمه هيرودس المتعطّش للدماء. هذا يعني قول لا بقوّة الكلام، حتّى لو كان هناك ثمن يجب دفعه. إنّه التأكيد على أنّ مقاومتنا اللبنانيّة هي رفض من يقطع الروابط الاجتماعيّة بيننا كلبنانيّين، وما يمكن أن يقطع هذه الروابط.

١. المقاومة من أجل استعادة الأمل !

[1] 17 novembre, Audience générale du pape François, catéchèse sur Saint Joseph, *La Croix* 17/11/2021.

المقاومة بالكلمة والقلم، وبالقلب والعقل هي حقّنا وواجبنا لأنّنا، منذ سنوات، نرفع الصوت في هذه الجامعة وعلى مستوى فكريّ لبنانيّ رفيع من أجل أن يكون هذا البلد أفضل ومحكومًا بطريقة جيّدة من أجل صالح الجميع وليس من أجل بعض العملاء الذين نُصّبوا في مواجهة المواطنين! من آثار هذه الأزمة التي أفرغت الدولة هي أنّه من الصعب للغاية على الطبقة السياسيّة إيجاد عملاء جدد، في وقت بدأ عملاؤهم بالانفصال عنهم. قد تسبّب أيّ أزمة تمزّقات حتّى انهيار النظام الاجتماعيّ والإنسانيّ الذي شكّلته طاقة من الأجيال. إن كنّا قد أعلنّا المقاومة فهذا ليس فقط بسبب وجود أزمة عميقة تهدّد بتدمير هذا النظام الاجتماعيّ، وفي هذه الحالة، نظامنا التعليميّ، بل لأنّ الأمر يتعلّق بالأحرى بخطرٍ يهدّد بزعزعة استقرار تعليمنا العالي التاريخيّ وقيم الاستقامة، والنزاهة الفكريّة، والمساواة في الأخوّة، والحريّة التي لا تخلو من المسؤوليّة، والتي سعى هذا التعليم دائمًا إلى تغذيتها وتجذيرها في القلوب كما في العقول. كما هو الحال مع **الإنسان المتمرّد** *l'Homme révolté* لألبير كامو Albert Camus، تبدأ المقاومة بالتغيّر المفاجئ، طريقة لتأكيد هويّة المرء من خلال التمزّق[٢]. المقاومة الحقيقيّة هي التي تقوم على التطوّع الملتزم، في تأكيد القيم التي نعتبرها أساسيّة. هذا التطوّع المدعوم بالالتزام المقاوم الذي لا يخلو من المجازفات الشخصيّة. إنّ مقاومة ما هو غير مقبول تعني وضع حياة المرء على المحكّ، سواء كان ذلك في لاوعي الشباب أو في مرحلة من المراهقة توشك على الانتهاء.

أمام هذا الواقع، نؤكّد مجدّدًا أنّ مقاومة الهجمات التي تبغي قتل هذه الثقافة هو حقّنا لا بل واجبنا. لكنّي أودّ أن أقول أيضًا، مع مفكّر القرن إدغار مورين Edgard Morin، معلّقًا على التزامه بالمقاومة: "المقاومة الحقيقيّة هي مقاومة كلّ ما من شأنه أن يخون أفكارنا"[٣]. إنّها المحافظة على استقامة روحنا وإخلاصنا لما نؤمن به. إنّها مقاومة كلّ ما من شأنه أن يخون تطلّعاتنا وأفكارنا. إنّها مقاومة التيّارات السائدة وهي اليوم تتمثّل بالاندفاع نحو النفعيّة وعودة أشكال البربريّة المتوارثة من الأسلاف، كما رأينا في حروب قريبة جدًّا منّا أو بعيدة عنّا. صحيح أنّ مقاومتنا ليست مقاومة واحدة، بل لها وجوه متعدّدة. كلّ لبنانيّ وكلّ لبنانيّة يستطيع وتستطيع المقاومة على طريقته (ها)، مقاومة هؤلاء الجلّادين الذين لا يمكن أن يردعهم رادع، هؤلاء الجلّادين الذين لا حدود لهم إلا الجحيم وليس السماء. بالنسبة إلينا في هذه الجامعة، ومن منطلق الولاء لمن سبقونا ولرسالة تنشئة مهارات

[2] Cf. Albert Camus, l'Homme révolté, Editions Gallimard, 1951.

[3] https://www.leparisien.fr/societe/edgar-morin-le-courage-c-est-resister-a-tout-ce-qui-va-trahir-nos-idees-18-10-2019-8175330.php

المستقبل، حقّقنا المستحيل من أجل الاستمرار على الرغم من انهيار إمكانيّاتنا الماليّة والماديّة، وبروح متحمّسة فرديّة، وجماعيّة، وتحدّينا جميع القيود والاضطرابات الناجمة عن وباء جائحة الكورونا. لقد قرّرت الجامعة وما زالت تقرّر كلّ يوم ضمان المقاومة الفكريّة في تنشئة شبابنا كواجب يحرّكه الولاء. من هنا، كيف لنا ألّا نحيّي التضحيات التي قدّمها معلّمونا، والمسؤولون، والإداريّون في جامعتنا الذين بذلوا وما زالوا يبذلون من طاقتهم الخفيّة من أجل الحفاظ على مسار تشغيل تلك الآلة الضخمة ذات الحِمل الثقيل والمهمّة التي تستمرّ في إنجازها !

المقاومة من خلال الاستمرار في رفع الصوت عاليًا حتّى نعرف كيف لا تزال مليارات العملات تخرج من البلاد. المقاومة حتّى يسترجع المودعون بسرعة المبالغ المصادرة من المصارف وتلك التي قامت الحكومات بتبديدها قبل الأزمة وهي مخصّصة للتعليم، لأنّ مستوى التعليم هو الذي سيكلّف إن لم يتمّ إعطاء جواب مناسب في الوقت المحدَّد. نحن لا نريد، تحت أي ظرف من الظروف، أن نصبح رهائن لأيّ شخص طلبًا للمساعدة.

المقاومة بالمطالبة بقول الحقيقة حول الانفجار المزدوج في مرفأ بيروت، من أجل معرفة أسماء المسؤولين والدول المتورّطة، حتّى لو كانت مهمّة لا يمكن تقديرها، لكي يتسنّى لأهالي الضحايا أن يقوموا بحِدادهم ولكي تتحقّق العدالة، حتّى يتسنّى للشعب اللبنانيّ أن يشفى من هذه الصدمة الهائلة.

المقاومة تتمّ وقد تمّت عن طريق توطيد الرابط الاجتماعيّ، كي نشعر بأنّنا متّحدون في الألم، وكذلك الأمر في كلّ عمل إجتماعيّ يقوم به المعلّمون والإداريّون وخاصّةً طلابنا، من أجل التخفيف من معاناة بعضهم البعض. إنّ منصّاتنا، مثل "عمليّة اليوم السابع"، و"جامعة القدّيس يوسف في مهمّة"، ودائرة المساعدة النفسيّة SAP ودائرة الحياة الطلّابيّة، بالإضافة إلى المبادرات في المؤسّسات، أظهرت إلى أي درجة عالية يمكن لدعم تعزيز الرابط الاجتماعيّ بين اللبنانيّين أن يصل، وإلى أي مدى يمكن للتضامن الطوعيّ والعمل التطوّعي غير السياسيّ المقدَّم إلى آلاف الأشخاص أن يكونا مثمرَين، وإلى أي درجة يعطي العمل الاجتماعيّ طاقة روحيّة تغذّي العاملين فيها. لقد وقع اختيار الوكالة الدوليّة لتصنيف الجامعات بشأن التأثير المجتمعيّ للجامعات (تصنيف الـ"تايمز" للتعليم العالي") Times Higher Education على جامعة القدّيس يوسف للعام ٢٠٢١ كأفضل

مكان عمل في آسيا (أفضل مكان عمل في العام)[٤]، في صميم أزمة جائحة "كورونا والأزمة الاقتصاديّة، وذلك بفضل "الجامعة في مهمّة" وعمليّة Rise to Bloom، وهذا الاختيار يبيّن أنّ مقاومتنا الاجتماعيّة والروحيّة لم تكن كلمة فارغة، بل عملًا تمّ تنفيذه في الحياة اليوميّة الملموسة ! أن تقوم وكالة *Cliks Jazairi Awards* بتصنيف "عمليّة اليوم السابع" في جامعتنا ضمن أفضل ثلاث جامعات في العالم، من أجل عملها المدنيّ خارج حدود بيروت، هو علامة على أنّ مقاومتنا لم تذهب سُدىً وأنّ هدفنا هو تعزيز الروابط الاجتماعيّة، والأسريّة والروابط الثقافيّة، وعلاقات الصداقة، والروابط المهنيّة من دون إغفال تعزيز قدرات كلّ فرد لبنانيّ لأنّ فخر لبنان هو الفرد الكفوء بقدراته الفكريّة ولا سيّما تلك التي تتعلّق بالمواطنة. بالتالي، تصبح المقاومة واجبًا يحتّم على المواطن واجب المشاركة في الانتخابات التشريعيّة، ونداءً ملحًّا، إلى الأقدم بيننا وإلى الأكثر شبابًا، للتعبير، من خلال تصويتهم في الانتخابات التشريعيّة، عن رفضهم وضع يد المافيا على سلطات الدولة. هل تعلمون أنّ أصواتنا هي بالفعل أسلحتنا وأنّها أقوى وأمضى بكثير من أي سلاح آخر ؟

دعونا نقاوم اليوم وغدًا في مواجهة نزوح أفضل أدمغتنا، هؤلاء الـ٥٢ في المئة من عائلاتنا المصمِّمة على إفراغ لبنان من أدمغته[٥]، لهذا النزيف المتمثّل في فقدان جذورنا وأنفسنا من خلال الآلاف من الشباب والبالغين هؤلاء الذين يغادرون كلّ يوم لانعدام الثقة بالنظام القائم. فلنقاوم من خلال إنشاء شبكات إقتصاديّة وتصميمها كي تُبقينا هنا، من خلال العمل من أجل الخارج، أو ابتكار شركات تجعلنا ننفتح على العالم.

أخيرًا، دعونا نقتبس كلمات الشاعر رينيه شار René Char : "ليست المقاومة إلا رجاء لأنّها تنطوي على فعل إيمان بالذات وبالآخر، قريبنا في الله، وهي تنطوي أيضًا على فعل محبّة لمدى الحياة وكلّ هذا يعطينا الوعد بكسب الرهان والنجاح. هذه هي مقاومتنا الثقافيّة والإنسانيّة والروحيّة.

أخيرًا، المقاومة هي الحفاظ على نزاهة روح المرء وولائه لما يؤمن به، لما يدعوه الناس قيمهم. إنّها مقاومة كلّ ما من شأنه أن يخون تطلّعاتنا وأفكارنا. كما أنّها تعاطف مع المضطَّهدين والمُهانين، سواء كانوا فلسطينيّين أو مهجَّرين، من دون السعي إلى الاستمرار في تسييس حضورهم بيننا وهو حضور لم يختاروه أو يريدوه.

---

[٤] بلاغ من الوكالة الدوليّة لتصنيف الجامعات بشأن التأثير المجتمعيّ للجامعات ("تايمز للتعليم العالي") Times Higher Education، آسيا ٢٠٢١ : حصلت جامعة القدّيس يوسف في بيروت ومقرّها لبنان على جائزة أفضل مكان عمل للعام لمبادراتها التي استجابت لأزمتَين : الوباء والانفجار الكارثيّ في مرفأ بيروت في شهر آب (أغسطس) ٢٠٢٠".

[5] *L'Orient-le-Jour* du 14 février 2022, p. 4.

أخيرًا، المقاومة تعني التشبّث بالحياة وحبّ البقاء ! تعني الاستمرار في جعل الجامعة تعمل بنسبة ١٠ إلى ١٥ في المائة من إمكانيّاتها العاديّة في أفضل أوقاتها، وتعني في الوقت نفسه بناء خطّة التعافي مع مجتمع المسؤولين ومجالسنا، فتراعي استمرار الصعوبات والجمود في الخروج من الأزمة، ولكن بفعل وجود فرص التوسّع في الخدمات التي لا يجب تجاهلها ؛ إنّها إحياء قيم الشجاعة، والفكر النقديّ، والتبصّر، والاهتمام بالآخرين، والتضامن مع الأشخاص الأكثر هشاشة ؛ لا يمكن للمرء أن يبقى ويعيش بمفرده، بل يعيش محاطًا بالوعي الجماعيّ الذي تشكّله جماعة من الأشخاص الأحرار والمسؤولين.

إعادة التفكير : ما هي القضيّة التي يجب أن نحارب من أجلها اليوم ؟

الأوقات الحاليّة تتميّز بالإصرار على التفكير وإعادة التفكير في نظامنا السياسيّ أسوةً بإحدى الشخصيّات السينمائيّة الشهيرة فنسنت ليندون Vincent Lindon الذي علّق على أحد أفلامه وصاغ بشكلٍ جيّد هذه الضرورة كردّ فعل على تصرّفات السياسيّين : "يتوجّب على السياسيّين استلهام حكمهم بأن يطغى تفكيرهم على تصرّفاتهم". إنّ إعادة التفكير في الميثاق الاجتماعيّ، وصيغة العيش المشترك من أجل تجذيرهما، هو فعل يتطلّب الشجاعة في وقت توّجَه فيه الإدانات المتسرّعة والازدراء للثورة اللبنانيّة التي اندلعت في العام ٢٠١٩ بأنّها كانت مسيّرة من الخارج أو أنّها كانت مظهرًا من مظاهر مجموعات تابعة لمنظّمات غير حكوميّة متعطّشة للمال وليست أحزابًا منظَّمة. فلنكن جادّين إلى حدّ ما ونعود إلى أساسيّات ما التمسه الشعب في مسيرته السلميّة. كان المطلب الأساسيّ لثورة ١٧ تشرين الأوّل (أكتوبر) ولا يزال هو التالي: نظام مواطنة شاملة يأخذ بالاعتبار اللامركزيّة، أي الاحترام الواجب على المناطق اللبنانيّة، وقانون إنتخابيّ يأخذ بالاعتبار هذا الواقع،

ثانيًا، نهاية التلاعب بمذاهبنا الدينيّة النبيلة من أجل تحقيق غايات سياسيّة وطائفيّة، أي توقّف المذهبيّة،

ثالثًا، وضع حدّ لولاء للبنانيّين للسياسيّين، ذلك الولاء الذي يجعلهم عملاء، وإبادة الزبائنيّة وتحرير الإدارة العامّة من وصايتهم كما فعلت الأوطان التي تحترم نفسها، لأنّ الدول الأكثر فسادًا هي الدول التي يُملي فيها السياسيّون إرادتهم على الإدارة ويعيّنون قادتها.

رابعًا، توقّف الولاءات إلى الخارج، مهما كان، وإعلان هذا الولاء على أنّه خيانة كبرى.

خامسًا، فساد أقلّ والمزيد من العدالة السياسيّة والتوزيعيّة لكلّ اللبنانيين، والوصول إلى العناية الصحيّة والتربية ذات الجودة، ممّا يعني إستقلاليّة حقيقيّة للقضاء ونظام تفتيش لكلّ أجهزة الدولة عن طريق المحاسبة الحقيقيّة

إبتداءً من أعلى الهرم وصولًا إلى أسفله. كلّ مجهود من أجل إعادة التفكير بنظامنا السياسيّ خارج هذه الأساسيّات لن يعطي أي جديد وسيغرقنا أكثر فأكثر في الأزمة.

نذكّر أنّ جامعتنا ليست فقط معهدًا مرموقًا للتعليم العالي الأكاديميّ الذي أثّر في تاريخ لبنان والمنطقة وله تقليد طويل من التنشئة من أجل تميّز الوطن. قريبًا، في غضون سنوات قليلة، سنحتفل بمرور ١٥٠ عامًا على وجودنا وسنحتفل بكلّ فخر واعتزاز لأنّنا، منذ نشأتنا، تمكنّا من الحفاظ على مكانتنا وتطويرها كموقع متميّز. يحمل جميع قدامى طلاّبنا في لبنان وحول العالم وسوف يحملون اسم "الأمّ المربيّة" *Alma Mater*، في هذه الفترة من التاريخ. ومع ذلك، كانت جامعة القدّيس يوسف وما زالت وستظلّ مركزًا للتميّز والتفكير في خدمة الإنسان. قبل كلّ شيء، نحن جامعة، وهذا يعني أنّنا نشكّل في مكانٍ معيّن مجتمعًا يلتزم باحترام، على الرغم من التعدديّة البشريّة، بقول أرسطو المأثور: "أساس الوحدة هو التنوّع".[٦] نحن نعلم مدى تأثير فلسفة أرسطو على فلسفة العرب والمسلمين بشكلٍ عامّ، ومدى أهميّة العودة إليها في لحظة من الهدوء والعمل المشترك للعقل. تتمثّل الحجّة في "التأكيد على أنّ المدينة هي *نوع من التعدديّة* (πλῆθος γάρ τι) لأنّها تتكوّن من رجال يختلفون (εἴδει διαφερόντων)، وليس من أفراد متشابهين (ἐξ ὁμοίων)، بما أنّ هؤلاء الأفراد يجدون أنفسهم في علاقة مع بعضهم البعض في علاقة تبادليّة لأنّهم أشخاص أحرار ومتساوون" (ἐλευθέροις καὶ ἴσοις).[٧] لهذا السبب، حين نتّخذ موقفًا مع الأساسيّات التي ذكرتها للتوّ، نؤيد هذا الأمر بتفكير ذات نزعة إنسانيةّ تلتزم بإيمانها بالله وثقتها بالقريب. هذا الفكر يرى الجامعة كمساحة لنموّ الإنسان، كلّ إنسان يلتمس منّا مشاركة المعرفة. إنّ الإنسان الذي ندرّبه وسنواصل تدريبه وتنشئته هو عقل منفتح، واثق من نفسه، ومن شخصيّته ومهاراته، ولكنّه يدرك أيضًا انتماءه إلى شعب في بلد تضمن دولة القانون وحدته وتماسكه، دولة يحكمها دستور وقوانين. تبقى وحدة اللبنانيّين همّنا الأساسيّ منذ البداية، من خلال العمل على إعطاء السلطات المحليّة الحصّة المعقولة والمرغوبة في إطار نموذج من اللامركزيّة الإداريّة والسياسيّة سيتمّ بناؤها. هذا ليس فقط مشروعًا علميًّا أضافته جامعة القدّيس يوسف للعمل اليوم مع البلديّات اللبنانيّة على هيكليّتها الإداريّة

[6] *Politiques*, II, 2, 1261 à 10-b 9 ;
6 Jean-Marc Narbonne, Le problème de l'unité dans la cité : Platon, Aristote, Proclus, in Annuaire de l'Ecole pratique des Hautes Etudes, 127-128, 2018-2019, paragraphe 6.

ووضع مؤشّرات حسن إدارتها، بل هو مشروع رائد وملموس، بالإضافة إلى مشاريع أخرى من أجل بناء لبنان الغد. على مقاعد جامعتنا، تعرّف الشباب اللبنانيّ على بعضهم البعض، مع بعض المشاكل والتحدّيات من أجل تشكيل جماعة. تمكّن طلّابنا الشباب، طوال سنوات دراستهم، من إقامة علاقات مهنيّة وديّة وعاطفيّة تلعب دورًا هامًّا في تعلّم العيش المشترك اللبنانيّ وتعزيزه. هذا لنؤكّد على أنّه في أي شكلٍ من أشكال السلطة أو النظام السياسيّ الذي يجب التفكير فيه أو إعادة التفكير فيه في الذكرى المئويّة الثانية لإعلان لبنان الكبير، لا يمكننا أبدًا الاستغناء عن مثل هذه المقترحات الأساسيّة المتعلّقة بمستقبل لبنان!

لقد أخذت جامعة القدّيس يوسف لبنان هذا على عاتقها وليس بلدًا آخر، وأصبحت عرّابته. إذا كانت الوصيّة الأولى تقول إنّه " لا يكن لك اله غيري"، فإنّ الوصيّة الأولى التي تتناول وجودنا السياسيّ اليوم وغدًا هي: أنتم أيّها اللبنانيّون لن يكون لكم وطن غير الوطن اللبنانيّ، لذلك عليكم ترسيخ قاعدته الاجتماعيّة والتفكير، لا بل إعادة التفكير في الرابطة السياسيّة والاجتماعيّة للانتماء إلى وطنكم بالأخذ بعين الاعتبار هذه الإصلاحات الأساسيّة التي يجب القيام بها. من هنا، نحن فخورون بكوننا عرفنا كيف نعرّف طالباتنا وطلّابنا على روح المواطنة منذ البداية. لقد نقلنا لهم أنّ الإنسان الحرّ تكرَّمه مواطنة قائمة على أساس القانون. لطالما نقلنا إليهم تعلّم التناوب في السلطة وأنّ المواطن هو إنسان حرّ يوافق على أن يحكُم اليوم ويُحكَم غدًا. إنّ العيش في دولة القانون يعني قبول الانصياع لقوانينها التي يجب إعادة صياغتها من أجل المزيد من العدالة والرفاه لكلّ لبنانيّ. إنّ العيش في ظلّ حكم القانون يعني المشاركة بفعاليّة وبطريقة متناقضة في النضال الديمقراطيّ من أجل السلطة. صحيح أنّ الروح الطائفيّة والمذهبيّة تسود على مستويَي المجتمع والسياسة، إلا أنّ السياسيّين يتشبّثون بها، وهي تكبح بشكل رهيب تقدّم دولة القانون المدنيّة، لأنّها تفضّل الفرديّة والطائفيّة بدلًا من أن تتماشى مع سيادة دولة القانون؛ لكن سيادة القانون هذه، في ظلّ المطالب الطائفيّة التي تحوّلت إلى مجموعات مسلّحة، تبدو أكثر من أي وقت مضى مطلبًا وطنيًّا لبنانيًّا إستثنائيًّا ودائمًا. لقد واصلنا تعزيز الروح السياسيّة في جامعتنا، بعيدًا عن نضالات القوى الحزبيّة التي يجب ألا يزعج عملها هدوء مؤسّساتنا. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنّ الناس يريدون، في الوقت الحاضر، و"بسبب المزايا التي يستمدّونها من المنافع العامّة ومن السلطة، أن يتولّوا الحكم باستمرار، كما لو كان هذا دائمًا ضمان صحّة لمن يحكمون، وإن كانوا مرضى." ليس قلمي هو الذي يكتب هذا الكلام، لكنّه أيضًا أرسطو (إذن يجب أن نوكل الأمر إلى أرسطو) في كتابه عن المدينة. هو يختتم جملته بالقول: "ربّما لهذا السبب ما زلنا نندفع نحو الحكّام". ثمّ يضيف: "من الواضح إذن أنّ جميع

الدساتير التي تهدف إلى تحقيق المنفعة العامّة وُجدَت على أنّها أشكال مستقيمة وفقًا للعدالة بالمعنى المطلق، وعلى العكس، تلك التي تهدف فقط إلى مصلحة الحكّام، هي دساتير معيبة، أي أنّها إنحرافات عن الدساتير المستقيمة. إنّهما بالفعل مستبدّة، لكنّ المدينة هي عبارة عن مجتمع مكوَّن من رجال أحرار"[٨]. هذا يعني أنّ الدساتير والقوانين يمكنها أن تنحرف من معناها الصحيح لتلبّي المصالح الخاصّة. من كان يظنّ أنّ أرسطو الفيلسوف تنبّأ وكان صاحب رؤية لما حلّ بالدستور والحكم في لبنان الذي تفرض إرادة الحاكم تفسيره وتفسير مضمون بعض التشريعات مثل قانون الانتخابات. لقد سبق وأشار العديد من المتخصّصين في هذا المجال بأصابع الاتّهام إلى الإخفاقات وقدّموا الكثير من الآراء من أجل تعديل أداء المؤسّسات[٩].

٣. إعادة البناء من أجل ترسيخ لبنان الغد

ما الذي يجب إعادة بنائه؟ بل ما الذي لا يجب إعادة بنائه بما أنّ مدينة بيروت دُمِّرَت جزئيًّا وجامعتنا ومستشفانا لم يفلتا من الانفجار. ولأنّنا نتمتّع بالإرادة والقرار بالبناء، نجحنا في استكمال أعمال ترميم مكتبتنا الشرقيّة التي تاسّست في العام ١٨٧٥ مع الجامعة، في ١٤ آذار (مارس) الحاليّ ٢٠٢٢، والتي تضرّرت بشدّة من الانفجار، وهي قيد الإنشاء منذ ذلك التاريخ. بفضل تحالف ثلاثة متبرّعين هم L'Œuvre d'Orient، و"ألف" Aliph (حماية التراث لبناء السلام)، ومؤسّسة قطر Qatar Foundation، استطاعت المكتبة، الغنيّة بأعمالها البالغ عددها ٢٥٠ ألف كتاب متخصّص، ومخطوطاتها البالغ عددها ٤,٥٠٠، ومكتبة الصور الخاصّة بها والمكوّنة من ٣٠٠ ألف شريحة، ويعود بعضها إلى القرن التاسع عشر، ومجموعاتها الأسطوريّة ومكتبة الخرائط الخاصّة بها المكوَّنة من ٥٠٠٠ قطعة، القديمة منها والحديثة، إستعادت المكتبة ألوانها ووُضِعَت في خدمة قرّائها. كانت إعادة بناء هذا المَعلَم التراثيّ الثقافيّ والفكريّ اللبنانيّ والشرق أوسطيّ واجبًا أخلاقيًّا تجاه جيل اليسوعيّين الذين أسّسوا المكتبة وحافظوا عليها، وهي لا تزال علامة على المقاومة الفكريّة في عدم التخلّي عن مثل هذه الأداة المهمّة للغاية للمتخصّصين في لبنان والشرق. إنّ واجب إعادة الإعمار هذا حظي بتشييد مبنى آخر للجامعة هو متحف عصور ما قبل التاريخ اللبنانيّ الذي يشكّل جوهرة أصليّة ترصّع معرض المتاحف في لبنان. لا أستطيع أن أذكر عمليّات إعادة البناء هذه بسبب انفجار مرفأ بيروت من دون أن أذكر بناءً جديدًا سيتمّ تشييده في إحدى أهمّ أراضي الجامعة التي ما زالت غير مأهولة في قلب بيروت. في ٢٥ شباط (فبراير) الماضي،

[8] Aristote, les Politiques, Livre I.

[9] Dr Issam Sleimane, Geneva International Conference 2021, Moderation Pact, to build State and Nation IN Lebanon, Beirut 2021, cf. Arabic segment p. 40.

وضع رئيس مجلس الوزراء حجر الأساس الأوّل BEMA لمتحف الفنّ المعاصر والحديث في بيروت خلال حفل جمع عشّاق الرسم اللبنانيّ. خلال الحفل، تساءلت عمّا إذا كان الوقت قد حان لإطلاق مثل هذا المشروع الضخم في وقت يعاني فيه الكثير من اللبنانيّات واللبنانيّين من عبء الأزمة ويرزحون تحت وطأتها. في الواقع، كانت إجابتي أنّه لم يكن من المؤكَّد من أنّ الأموال المخصّصة لبناء المتحف ستوجَّه نحو شيء آخر وأنّ الإعلان عن إنشاء المتحف كان بمثابة رمز لولادة لبنان الفنون من جديد، والثقافة الإنسانيّة المقاومة والإبداع، والقيم التي ساهمت في تكوين الروح اللبنانيّة عبر العصور. من الواضح أنّ هذه المشاريع، حتّى وإن كانت تحمل إحساسًا بالمقاومة الثقافيّة، تبقى محدودة نظرًا لضرورة إعادة بناء مجال آخر أكثر استراتيجيّة، ألا وهو مجال التعليم المدرسيّ والتقنيّ والجامعيّ.

إنّ إعادة بناء نظام التعليم اللبنانيّ ككلّ هي إحدى المهامّ التي تقوم بها الجامعات مجتمعة بشجاعة مع وزارة التربية والتعليم العالي؛ يمكن أن تتفرّع المشكلة من النقاط التالية: ١) الأزمة المدرسيّة سابقة تمامًا للأزمة الماليّة وحتّى الوبائيّة الحاليّة، بحيث أدّت مطالب هيئة التدريس إلى زعزعة العلامة التجاريّة لأهمّ مؤسّساتها بشدّة؛ ٢) النتائج الأخيرة بعد الدراسات الدوليّة TIMSS (هيئة تقويم التعليم والتدريب)، وPIRLS (التي تقيّم التعلّم في موادّ القراءة والرياضيّات والعلوم)، وPISA (البرنامج الدوليّ لتقييم الطلّاب)، أظهرت أنّ التلاميذ اللبنانيّين، في بداية ونهاية المرحلة التكميليّة، لم يكونوا اليوم على المستوى الدوليّ واحتلّوا مرتبة في أدنى درجات العلوم والرياضيّات بين الدول العربيّة، بعدما كانوا من بين الأوائل في الثمانينات من القرن الماضي. ٣) لم يعد التعليم المدرسيّ يجذب أفضل الخرّيجين في البكالوريا كما في السابق نظرًا للرواتب المنخفضة المعروضة لهم وكذلك، نظرًا لصورة المعلّم المدرّس التي تستمرّ في التدهور. ٤) بدأت جزر التميّز الأكاديميّ التي تمثّلها أفضل المؤسّسات تعاني من الآثار المدمّرة الناتجة عن الأزمة الحاليّة، والوباء لم يساعد أجيالًا من التلاميذ على الحصول على المستوى المطلوب، فقد حرمت الأزمة الاقتصاديّة المدارس من الميزانيّات اللازمة للعمل بشكلٍ صحيح. من ناحية التعليم الجامعيّ، فإنّ الوضع يقترب من الكارثة، ١) فمن ناحية، إنّ تكاثر المؤسّسات الجامعيّة ذات القيمة التجاريّة والفضائح المتكرّرة التي طاولت الشهادات المباعة أو المُتَلاعب بها يُشير إلى الإهمال في نظام الجامعة بأكمله. ٢) تتطلّب دولرة الحياة الاقتصاديّة اللبنانيّة من المؤسّسة الجامعيّة مبالغ ضخمة من أجل ضمان حدّ أدنى من أدائها، لا سيّما أنّ كلفة النفقات العامّة بالعملة الصعبة تقدَّر بـ ٧٢ في المئة. ٤) الوعود بمساعدات عن طريق المِنَح الطلّابيّة، بعد عامَي ٢٠ و ٢١ اللتين استنزفتا أموالًا طائلة جدًّا،

بقيت نوايا حسنة غير محقَّقة بما أنّ بعض الأموال المخصَّصة لتعويضات نهاية الخدمة ومِنَح الطلّاب مجمَّدة في المصارف. ٥) كما أنّ أفضل حاملي شهادة البكالوريا يغادروننا نحو الجامعات الفرنسيّة التي تمارس سياسة جذّابة للغاية تجاههم بغية استقطابهم. وكما عانى الطلّاب الذين يلتحقون بالجامعة في لبنان من مضارّ الاضطرابات التي سبّبها الوباء والأزمة الماليّة وانعكاساتها، كذلك الأمر يتعرّض مستوى الدراسات الجامعيّة للأذى والتحدّي من أجل تنشئة الخرّيجين الذين يشكّلون فخر لبنان، كما في الأمس. ٧) التخفيضات في الرسوم الدراسيّة بحوالى ٨٥ في المئة من مبالغها الحقيقيّة المعتادة وبالتالي، تخفيض الميزانيّات المخصّصة للبحث العلميّ، بالإضافة إلى الرسوم والنفقات المختلفة الضروريّة من أجل تشغيل المؤسّسة مثل الوقود وتكنولوجيا المعلومات والاشتراكات في الوثائق الإلكترونيّة والمِنَح الدراسيّة للطلّاب، هذه التخفيضات تجعل الجامعة رازحةً تحت ضغط تصعب إدارته، وتضعها في مواجهة حدّة الأزمة من خلال رحيل مكثَّف للمعلّمين والباحثين والعاملين المتخصّصين.

في مواجهة هذا الوضع، ما هي الحلول وما هي خطّة الإنعاش التي يجب صياغتها من أجل القيام بالإنعاش؟ تمّ تنظيم اجتماعات استشاريّة وطنيّة عامّة للتعليم المدرسيّ والتعليم الجامعيّ في الأسابيع الأخيرة من أجل إجراء تشخيص وتقديم حلول متوسّطة وبعيدة المدى. بالنسبة إلى المستوى الجامعيّ الذي يهمّنا بشكلٍ مباشر، ماذا نتج عن هذه الاجتماعات؟ يمكنني تلخيص الأفكار في ثلاث مراحل : ١) تتعلّق المرحلة الأولى بالحوكمة الأكاديميّة والإداريّة لكلّ من الجامعات الخاصّة الخمسين المُعتَرَف بها من قِبَل الدولة اللبنانيّة؛ يجب تنفيذ هذه الحوكمة وفقًا للقواعد الأكثر تطلّبًا من قِبَل ضمان الجودة الدوليّة والمحليّة، بدءًا من ضرورة إنشاء مجلس أعلى أو مجلس أمناء لكلّ جامعة يضمّ شخصيّات من خارج الجامعة، كما يضمّ وحدة لضمان الجودة الداخليّة من أجل مراقبة مسار الجامعة وتقييمه. ٢) من الضروري إعادة هيكلة حوكمة المديريّة الرسميّة للتعليم الجامعيّ في وزارة التربية والتعليم، في البرلمان، من خلال إشراك الجامعات في ذلك ومنحها الموارد البشريّة الكفوءة من أجل تلبية احتياجات الجامعات، معربين عن امتناننا وشكرنا إلى معالي الوزير من أجل الجهد الذي يبذله ليُنجز الملفّات التي تمّ التغاضي عن بعضها في الأدراج منذ سنوات. ٣) إنهاء، بشكلٍ قاطع، التقارب بين ما يُسمّى بالجامعات الوطنيّة والتاريخيّة ذات النفع العامّ، بما فيها الجامعة اللبنانيّة التي قامت وما زالت تقوم بالتعليم العالي في بلدنا وتخرّج مئات الآلاف من المهارات والمؤهّلات في بلدنا، والجامعات التي تتّصف بالتجاريّة والتي تُكثر من الأمثلة السيّئة من دون وجود أي عقوبات حقيقيّة تُتَّخَذ بشأنها. إذا كان لا بدّ من إجراء تقييم حول

جودة الجامعات على النحو الذي اقترحته مؤخّرًا مجموعة الدراسات والمقترحات التابعة لليونسكو، فليتمّ إجراؤه بشرط أن تقوم به وكالة محايدة وحرّة تمامًا وأن يتمّ عرض النتائج على الجمهور اللبنانيّ والعربيّ والدوليّ. من هنا، فإنّه من الطبيعيّ اليوم، وبعد التجربة المؤسفة من جرّاء تصاريح البرامج التي فرضها القانون 285/14 ، تحرير الجامعات التاريخيّة الحاصلة على اعتمادات معتَرَف بها، من إجراءات الحصول على تصاريح برامج جديدة كما هو الحال بالنسبة إلى الجامعة اللبنانيّة. يكفي ببساطة إبلاغ مجلس التعليم العالي وتقييم هذه البرامج بعد ثلاث أو خمس سنوات كما يُشير المجلس. ٤) من الملحّ تقديم المساعدة إلى الجامعات خاصّةً تلك التي تعتمد فقط على أموالها الخاصّة وعلى الأقساط الدراسيّة التي يدفعها الطلّاب، والأمر الأكثر إلحاحًا هو الإفراج عن الأموال المودَعة من قِبَل الجامعات وأولياء الأمور في المصارف اللبنانيّة، في إطار ما يُسمّى بالدولار الطلّابيّ حتّى يتسنّى للجامعات الاستفادة منها، أقلّه جزئيًّا، من أجل مساعدة الطلّاب على مواصلة دراساتهم ومساعدة الجامعة للوفاء بمتطلّباتها تجاه مواردها البشريّة وهيئاتها الدوليّة. أخيرًا، أبلغنا المجالس العامّة والآن الأمر متروك للدول والمنظّمات لتكون كريمة في الإفراج عن الأموال من أج إعطاء الجامعة وشركائها مجدّدًا أملًا يُخرجنا من الأزمة، وإعادة بناء ما تضرّر ودُمِّر!

في هذا السياق، وبما أنّ خطّة إنقاذ إقتصادنا والإنسان اللبنانيّ تأخّرت، يجب أن ننظر عن كثب في الفرص التي يمكن أن تُتاح لنا في إطار تنويع التزاماتنا. حين نتحدّث عن إعادة البناء، كيف لنا ألّا نحقّق المطلب المشروع بسنّ تشريعات خاصّة بالقضاء اللبنانيّ والعدالة اللبنانيّة كي تحرّرهما نهائيًّا من ديكتاتوريّة الطبقة السياسيّة اللبنانيّة وفسادها، تلك الطبقة المرتبطة بشركائها في المجال الاقتصاديّ والماليّ والإعلاميّ! لقد ضاعفت كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة في جامعتنا من الندوات والتفكير في هذه الإشكاليّة التي تكمن في صميم ولادة دولة لبنان الكبير من جديد في ذكرى مئويّته الثانية! لقد بدت استنتاجاتها، بصوت عميدتها، واضحة ومباشرة وهي: ضرورة تحقيق العدالة للجميع، بما فيها مواجهة الطبقة السياسيّة؛ لكنّ هذه الضرورة تلاشت وكادت تختفي وكأنّ البلد يبقى ويزدهر من دون ضرورة تحقيق العدالة لمن ينتهكها![١٠] وكذلك الأمر، فإنّ هذه العدالة، على الرغم من وجود قضاة نزيهين ومستقلّين، يسيّرها أناس مرتهنون لهذا الحزب السياسيّ أو ذاك، ممّا يعني أنّها لا تتمتّع بالحريّة لتكون فاعلة وتُصدر أحكامها! العدالة من دون استقلال وحياد، ومن دون المقدرة على ملاحقة القاتل والمذنب، تصبح غير ذات أهميّة وتطلق العنان للإفلات من العقاب. إنّ أولئك

[١٠] مستنَد قُدِّمَ خلال اللقاء مع أمين سرّ الكرسيّ الرسوليّ للعلاقات بين الدول في الفاتيكان المونسنيورغالاغير، في الأوّل من شباط (فبراير) ٢٠٢٢.

الذين يؤمنون بهذا الاستقلال ويريدون محاربة الإفلات من العقاب كانوا قد تقدّموا بمشروع قانون في مجلس النوّاب لم يرَ النور بحجّة أنّ هذا القانون لم يبلغ النضج المطلوب. من لم يبلغ النضوج ؟ القانون أم الطبقة السياسيّة ؟ ومع ذلك، فإنّ ثورة ١٧ تشرين الأوّل (أكتوبر) تدرك أنّه من الملحّ اليوم إرساء دولة القانون لمحاربة تضارب المصالح، والفساد، والتواطؤ الطبقيّ بين السياسيّين ورجال الميليشيات والمصرفيّين ووسائل الإعلام، وبعض من السلطة القضائيّة. إنّ إعادة بناء العدالة هو حجر الزاوية في تثبيت سيادة دولة القانون هذه وإرسائها لصالح الشعب اللبنانيّ.

حين نتكلّم عن العدالة، دعونا نقول كلمة عن الإدارة العامّة التي تحدّثنا عنها كثيرًا من قبل من على هذا المنبر. إنّها تتطلّب منّا أيضًا القيام بالكثير من أعمال الترميم في ضوء حالة الانهيار التي وصلت إليها، حيث هدّدها الوباء بالموت. وفي هذا السياق، أودّ أن أحيّي جميع مبادرات التوعية التي قام بها مرصد الوظيفة العامّة والحكم الرشيد الذي يهدف إلى الإسهام في هذا الإنعاش المُرتجى والمرغوب من إدارة الدولة اللبنانيّة. هناك إجراء مباشر آخر بقيادة مجموعة IMPACT USJ[11] (منصّة البلديّات المشتركة للتقييم والتنسيق والمتابعة) بالتعاون مع منسّق الأمم المتّحدة في بيروت، ومدير البنك الدوليّ، والسفارة البريطانيّة، وهيئة التفتيش المركزيّة، ووزيرَي الشؤون الإجتماعيّة والصحّة. أحد أهداف IMPACT، بدعم من منظّمة SIREN غير الحكوميّة هو، من بين أهداف أخرى، تعريف طلّابنا الشباب بكيفيّة الاندماج في القطاع العامّ. أودّ أن تكون مساهمتنا في بناء هذا العمل الرائع المتمثّل في إعادة بناء الإدارة العامّة منهجيّة ومصمَّمة أخلاقيًّا لأنّ عمل الإدارة فيه جانب تكريسيّ كهنوتيّ تمّ الالتزام به في وقت من الأوقات وسيتوجّب اليوم استعادته وتعزيزه مع أشخاص كرّسوا حياتهم في إدارة أزمات القرن العشرين.

بقي أن نقول كلمة عن مَعلَم سيُعاد بناؤه، وهو مبنى النظام الصحّي اللبنانيّ الذي يعمل بصعوبة، بالنظر إلى "الدولرة" في جزء من العلاجات الطبّية، وبسبب إفلاس وكالات التأمين العامّة، تاركةً مئات الآلاف من الأشخاص من دون تغطية إجتماعيّة. في هذا السياق، يحتفل مستشفى "أوتيل ديو دو فرانس" Hôtel-Dieu de France الجامعيّ بمرور مائة عام على تأسيسه خلال عام سيستغرق ١٣ شهرًا فيبدأ في ٢ أيّار (مايو) ٢٠٢٢، وهو تاريخ وضع أوّل حجر أساس من قِبَل الجنرال الفرنسيّ غورو Gouraud وينتهي في ٢٧ أيّار (مايو) ٢٠٢٣،

[11] Inter Ministerial Platform for Assessment Coordination and Tracking.

تاريخ افتتاحه من قِبَل الجنرال ويغان Weygand. لقد تمّ بالفعل وضع برامج العديد من الأحداث الاجتماعيّة، والأكاديميّة والطبيّة العلميّة. لا يساورنا شكّ في أنّ مختلف الفِرَق الإداريّة، والتمريضيّة والطبيّة التابعة لمستشفى "أوتيل ديو دو فرانس" والتي تستقبل حوالى ٢٠ في المائة من المرضى اللبنانيّين وغير اللبنانيّين، ستعرف كيفيّة المشاركة في أعمال إعادة بناء هذا المجال الحيويّ الذي كان يُدعى سابقًا مستشفى الشرق الأدنى. إنّها لفرصة بالنسبة إلى رئيس الجامعة لصياغة فكرة مواسية تجاه مئات اليسوعيّين، والراهبات، والأطبّاء، والإداريّين، والممرّضات ومقدّمي الرعاية الذين كرّسوا أنفسهم لخدمة المستشفى وصنعوا اسمه؛ أودّ أيضًا أن أُثني على أعضاء الفِرَق الحاليّة وأعبّر لها عن امتناني، فهم أبطال الأزمات الذين عالجوا آلاف الجرحى الذين أُصيبوا من جرّاء الاحتجاجات خلال المظاهرات، وانفجار مرفأ بيروت، وجائحة كورونا.

الخاتمة (الخواتيم)

أ. المقاومة، والمواجهة، وإعادة التفكير الفرديّ والجماعيّ، وإعادة بلسمة الجراح النفسيّة، والتجدّد وإعادة البناء من أجل العيش بسعادة في بيتنا اللبنانيّ، هناك ثلاثة أو أربعة مصطلحات لا تنفصل عن بعضها البعض من أجل إعادة إحياء مؤسّساتنا ودولتنا. أي موعد نهائيّ لتجديد تصوّراتنا يساهم في تجديد رؤيتنا للعيش معًا. في أحد المعالم الأثريّة للآداب اليونانيّة وهو تاريخ الحرب البيلوبونيزيّة، جعل ثوسيديدس Thucydide بريكليس Périclès يقول : "في الواقع لا أحد غيرنا يعتقد أنّ الإنسان غير المنخرط في السياسة يستحقّ أن يكون مواطنًا مسالمًا، ولكنّه مواطن عديم الفائدة. نتدخّل جميعًا بشكلٍ شخصيّ في حكومة المدينة على الأقلّ من خلال تصويتنا أو حتّى من خلال تقديم اقتراحاتنا." تبقى كلمات بريكليس كلماتنا. إنّني أحثّ شبابنا على الانخراط في الحياة العامّة، ليس كمجموعات منغلقة على هويّتها أو طائفتها، ولكن كمواطنين أفراد يتشاركون قناعات مشتركة مع الآخرين. لا تقبلوا أن يفكّر أحد مكانكم. ارفضوا أي منطق توتاليتاريّ. ارفضوا، باسم كرامتكم، أي استحواذ قاتل لحريّتكم. لكن، قبل كلّ شيء، احذروا من أي إيديولوجيّة لا تقوم على أساس إنسانيّ، فهي تفتح الباب أمام المحسوبيّة الزبائنيّة والتبعيّة. إنّها عدوّة الحريّة الإنسانيّة، ولهذا فهي قادرة على جعل أي مجال ينحرف عن مساره. لقد إهتمّت جامعة القدّيس يوسف بشكلٍ خاصّ، بفضل كليّة الحقوق، بنشر العدد الخاصّ ٩٣ من مجلّة *Travaux et Jours* حول قانون الانتخابات المعنيّ بعيوبه ونواقصه لنقول إنّنا مدركون لحدوده. إلا أنّ هذا

الأمر لا يمنعنا من التمتّع بحقّ التصويت وفقًا لوعينا الوطنيّ الذي يرغب في وجود بلدنا كما أردناه في العام ١٩٢٠. التصويت هو جزء لا يتجزّأ من واجبات المواطن لدرجة أنّ بعض البلدان، مثل بلجيكا وأستراليا، تفرض غرامة على أولئك الذين لا يشاركون في الاقتراع العامّ. في هذا الإطار، كيف لا نقدّر الدور الاقتصاديّ الذي يؤدّيه الشتات اللبنانيّ من أجل مساعدة لبنان الجغرافيّ. إنّه دور إقتصاديّ يسعى أيضًا إلى الارتقاء بلبنان إلى مرتبة الدول الحديثة والديمقراطيّة التي تضمن رفاه شعوبها وتحفظ كرامتها من الذلّ!

ب. من أجل ترسيخ مكانتنا بشكلٍ أفضل كجامعة في لبنان ومن أجل لبنان، ومنحها الوسائل للمقاومة ومواصلة مهمّتها، أنشأت جامعة القدّيس يوسف مؤخّرًا مجلسًا أعلى، أو باللغة الأميركيّة الشائعة مجلس أمناء مزوَّد بسلطة تداوليّة، كونها جزءًا لا يتجزّأ من الجامعة وحوكمتها، بحيث تتولّى دور الدعم والمرافقة والتدقيق واتّخاذ القرار في بعض المجالات، وخاصّةً في المجالات الأخلاقيّة، والإداريّة، والماليّة، والاقتصاديّة.

ج) نعم، إنّ الرهبنة اليسوعيّة تحرّك جامعتنا، أي التربية الإغناطيّة المستوحاة من رؤية مسيحيّة للعالم والإنسان. لكن هذه الرؤية بعيدة كلّ البعد عن كونها تقليديّة أو مجرَّد رؤية مدوَّنة في الكتب. إنّها تُخفي ديناميكيّة تطوّر دائم. تظهر قيمتها التكيفيّة اليوم بوضوح مع الثورة التكنولوجيّة التي نشهدها. يمكن أن تساعدنا الروبوتات وعلوم البيانات والذكاء الاصطناعيّ بشكلٍ كبير في الحياة اليوميّة وفي التربية أيضًا. إختارت جامعة القدّيس يوسف بحزم مسار التقدّم التكنولوجيّ من خلال البرامج الرقميّة الجديدة على الرغم من الدمار الذي لحق ببلدنا. تنطوي كلّ تكنولوجيا على مخاطر الانزلاق. إذا كان هناك مجال يمكن فيه للذكاء الاصطناعيّ أن يساعد الإنسان فهو بالتأكيد في الطبّ والتخصّصات الاجتماعيّة الطبيّة وفي العلوم الاقتصاديّة والإداريّة أيضًا. إذا كان هناك مجال واحد ينطوي فيه الذكاء الاصطناعيّ على مخاطر على الإنسان، فهو بالتأكيد في مجال مراقبة الشرطة للسكّان. سيكون على الأجيال الشابّة أن تبقى يقظة سياسيًّا في مواجهة أي انجراف يهدّد الحريّات. ومع ذلك، نحن سعداء للغاية لاختيار شركة دوليّة مثل CMA CGM التي لها وجود قويّ في بيروت، لإدارة حركة الشحن في مرفأ بيروت ولأنّها خطّطت لتنفيذ الحوكمة الإلكترونيّة لهذا المرفأ من أجل استعادة ساعات مجده وبالتالي تطوير نموذج صالح للإدارة اللبنانيّة بأكملها.

أصدقاءنا، سيّداتي وسادتي الأعزّاء،

لولا مدينتَي بيروت والقاهرة، وديناميّتهما في القرن التاسع عشر، ومن دون ولادة جامعة القدّيس يوسف في بيروت والجامعة الأميركيّة في بيروت، لما استطاعت النهضة العربيّة أن تصل إلى النتائج السعيدة المتوخّاة، بما في ذلك المعرفة للجميع، والدولة الحديثة والمواطنة للجميع. لقد لعبنا دورًا رائدًا في هذه النهضة التي استطاعت أن تُفرز إنسانًا جديدًا فشل في تغيير المجتمع من العمق، واستطاع أن يفرض نفسه عليها. أدعو شبابنا للقيام بنهضة جديدة، بثورة ثقافيّة أصيلة من شأنها أن تحرّر الفرد من الانتماء الجماعيّ التقليديّ وتجعله فخورًا بمواطنته وباني مجتمعه الوطنيّ بمختلف أشكاله. نعم، إنّه خطاب طوباويّ ولكنّه لا ينتمي إلى عالم الخيال ! ومن كان ليقول إنّ حياة الأوطان يمكن أن تتحقّق من دون أحلام. لبنان المواطنين المتساوين والإخوة الذين يحميهم القانون نفسه هو مشروعنا للغد.

في الختام، ألتفت مرّة أخرى إلى شبابنا، شباب الجامعة وإلى شباب البلد، كما أتوجّه إلى البالغين، وأودّ أن أقول لهم : احذروا الخطاب التوتاليتاريّ. فهو ظاهريًّا يبدو مطمئنًا لأنّه يوحي لكم أنّ هناك من يعتني بتلبية احتياجاتكم حتّى قبل أن تعبّروا عنها. اهربوا من الشعبويّة. إنّها ليست حتّى بالإيديولوجيّة. إنّها فخّ شيطانيّ يمنعكم من أن تكونوا كما أنتم. فلنحافظ على لبنان وهويّته المتجذّرة في أرضه مثل أرزه الذي يبلغ من العمر ألف عام. فعلى هذه الأرض، اختار اليسوعيّون الذين يحتفلون بالذكرى ال٥٠٠ لجرح المحبّة الذي أصاب القدّيس إغناطيوس أن يستقرّوا من أجل أن يمنحوا هذه الأرض شهداء مثل خرّيج جامعتنا السابق الأب نيكولاس كلوترز kluiters Nicholas الذي تمّ للتوّ فتح ملفّ دعوى تطويبه في بيروت، والفاتيكان. أعزّائي الشباب، الوطن كلّه يرى فيكم أمل الغد. لبنان الغد هو أنتم. لا تبيعوه من أجل مصالح خارجيّة أو من أجل شهوة السلطة. لقد نقلنا إليكم ما تلقّيناه. اعرفوا كيفيّة الاستفادة منها بشكلٍ جيّد من أجل الصالح العامّ للجميع.

أصدقائي الأعزّاء، الأزمة تجعلنا غير مرتاحين، وتُغرق الكثير من الناس في الخوف، وتخنق طاقاتنا، وتجعلنا نفقد الثقة، خاصّة في قادتنا السياسيّين غير القادرين على إيجاد الحلول الصحيحة أو إذا وجدوا أيًّا منها فهو أن يسيطروا على الآخرين. في هذا العام ٢٠٢٢، العام الـ١٤٧ لوجود جامعة القدّيس يوسف، قبل ثلاث سنوات من الذكرى الـ١٥٠، نرى جامعة القدّيس يوسف قوّة أكاديميّة واجتماعيّة مندفعة نحو المستقبل من أجل المساهمة في إعادة إعمار بلدنا، ورجاء بأنّ لبنان هذا مدعوّ أكثر من البلدان الأخرى لأن يعيش ويترجم إلى أفعال قيم التعايش، والحريّة المسؤولة، والديمقراطيّة، واحترام الدولة وقوانينها، والعدالة للجميع، والإيمان بالله وبقدراتنا الإبداعيّة. أختتم كلمتي بهذه الشهادة التي أدلى بها سيادة المطران غولنيش Gollnisch ، المدير العامّ لمجلّة

L'Œuvre d'Orient : "جامعة القدّيس يوسف هي واحدة من أهمّ الجامعات في لبنان، لا بل في الشرق الأوسط ؛ من خلال طلّابها وقدامى طلّابها ومعلّميها، تشكّل قوّة دافعة أساسيّة للحياة اللبنانيّة الاقتصاديّة، والثقافيّة، وللعلاقات بين الأديان. بكلّ بساطة، بما أنّها تضرّرت بشدّة من الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت، ومن خلال الأزمات المتلاحقة، فهي تستحقّ المساعدة لتبقى جامعة القدّيس يوسف.[١٢]. الشهادة الثانية أدلى بها الصحفافيّ والمفكّر الكبير جورج نقّاش الذي قال : "هنا، في جامعة القدّيس يوسف، تمّت تنشئة مئات الرجال – محامين وعلماء ومهندسين وأطبّاء – قاموا، خلال ثلاثة أجيال، بإعادة تكوين لبنان لجعله دولة ووطنًا... في كلّ مرّة يتمّ فيها إنشاء مستشفى أو بناء جسر، وفي كلّ مرّة يتحقّق فيه إنجاز عمل جديد، في مكان ما في لبنان، ونشهد على قيام الأعمال خيريّة، وإرساء العدالة، ووتأمين الصحّة، تتّجه أفكارنا نحو هذا المنزل، ونعبّر له عن امتناننا، هذا المنزل الحاوي للجميع ألا وهو جامعة القدّيس يوسف..."[١٣]

[١٢] المونسنيور باسكال غولنيش، شهادة بُثَّت من خلال الفيديو بمناسبة افتتاح إعادة ترميم المكتبة الشرقيّة في ١٥ آذار (مارس) ٢٠٢٢.

[13] Georges NACCACHE, *Editorial de L'Orient.* Beyrouth, 30 avril 1950.